

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣١٢

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسف (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين السيد دالتو
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آيدهو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيدة لوي
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد لي سونغ
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد لكتيلاو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد برنسيك
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-62206 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غميري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غميري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد غميري (تكلم بالانكليزية): عدت الأسبوع الماضي من زيارتي الأولى إلى الشرق الأوسط بصفتي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وقد رافقت الأمين العام في زيارته إلى العراق، وانتقلت بعد ذلك إلى لبنان ثم إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي هذه الإحاطة الإعلامية، سأعرض تقييم الأمانة العامة للأحداث التي وقعت في الميدان منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمت للمجلس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وسوف أتشاطر مع الأعضاء بعض الانطباعات التي خرجت بها خلال زيارتي. وإذا فعل ذلك، سأحاول ألا أتناول الجوانب التي سبق للأمين العام نفسه ووكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام وأن تناولها في إحاطتيهما الإعلاميتين المقدمتين للمجلس مؤخراً.

قبل أسبوعين، توصلت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق بشأن التنقل والعبور. وقد أمكن التوصل إلى هذا الاتفاق عبر شهور من العمل الدؤوب من جانب السيد جيمس ولفنسون، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية وفريقه، ثم، في نهاية الأمر، من خلال المشاركة الشخصية لوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كوندوليزا رايس، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا. ويتوخى الاتفاق لأول مرة دوراً للاتحاد الأوروبي كطرف ثالث، وإسهاماً معززاً من المنسق الأمني المكلف من الولايات المتحدة، ودعماً من المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، مع استمرار مشاركة الأمم المتحدة والبنك الدولي مشاركة وثيقة.

والجانب الأول من الاتفاق تم تنفيذه يوم السبت الماضي، حيث أعيد فتح معبر رفح تحت السيطرة الفلسطينية أمام المسافرين في كلا الاتجاهين، وأمام خروج البضائع، تحت إشراف الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث. وفي ذلك اليوم، دخل ٧٥٧ شخصاً إلى غزة من رفح، وخرج منها ٨٣٠ شخصاً. وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في مراقبة الحدود، التي تضم ٩٠ شخصاً، ستكون مسؤولة عن تسوية أي منازعات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد تنشأ عن الاتفاق.

ثانياً، اتفق الطرفان على أن تعمل المعابر بين غزة وإسرائيل بصورة مستمرة، خلافاً لما كان عليه الحال في السابق. والهدف هو السماح بمرور ١٥٠ شاحنة صادرات يومياً بنهاية عام ٢٠٠٥، و ٤٠٠ شاحنة يومياً بحلول نهاية العام القادم. وستدخل البضائع إلى غزة عبر كيريم شالوم، حيث تلتقي إسرائيل ومصر وغزة. وسيتولى الاتحاد الأوروبي

حرية التنقل خلال الشهرين الأخيرين من ٣٧٦ إلى ٣٩٦ عائقاً. وسيعمل المكتب على التأكد من هذا الرقم من قوات الدفاع الإسرائيلية، وإن كان يبدو أن جانباً كبيراً من تلك الزيادة حدثت في شمال الضفة الغربية - وهي المنطقة التي شهدت في آب/أغسطس الماضي إزالة لأربع مستوطنات إسرائيلية وتخفيفاً للقيود على الحركة في السابق.

في هذه الأثناء، فإن الصورة التي أخذت تبرز للضفة الغربية هي أنها مقسمة إلى ثلاث مناطق مميزة - الشمال والوسط والجنوب. ولئن كان التنقل حراً نسبياً داخل تلك المناطق، فإن السفر فيما بينها - باستثناء نابلس - تعرقه بشدة مجموعة من نقاط التفتيش وتصاريح السفر والعوائق المادية. وفي إطار العمل الجاري للأمم المتحدة، الذي سيصب الآن في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور، فإنها تقوم بوضع مجموعة شاملة من التوصيات للحد من العوائق، وتحسين حرية التنقل، وتعزيز وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية والأسواق.

والتنفيذ الكامل لكل جوانب الاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور سيكون خطوة حيوية نحو الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني. ويتطلب ذلك الانتعاش أيضاً تقوية المؤسسات الفلسطينية والإدارة الاقتصادية والتوزيع الفعال للمعونة الدولية. وهذه المواضيع ستكون ضمن جدول أعمال الاجتماع الذي ستعقده لجنة الاتصال المخصصة في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وهو الاجتماع الرئيسي لوضع السياسات العامة ويضم المانحين والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

وفي اجتماع لجنة الاتصال المخصصة ذاك، يحدونا الأمل في أن السلطة الفلسطينية ستعلن عن هياكل جديدة لتنسيق المعونة ترمي إلى تعزيز السيطرة الفلسطينية على تنسيق المساعدات المقدمة من المانحين وتقديم عرض عام

رصد ترتيبات الجمارك، على أن يعاد النظر في مهمته تلك بعد سنة واحدة.

ثالثاً، يبدأ تسيير قوافل حافلات بين غزة والضفة الغربية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وتليها قوافل الشاحنات في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. رابعاً، تعهدت حكومة إسرائيل بإعادة النظر في نظام القيود على حرية الانتقال في الضفة الغربية وتخفيفها إلى أقصى حد ممكن بنهاية هذا العام. خامساً، تبدأ عملية إنشاء الميناء فوراً. وأخيراً، سيواصل الطرفان المناقشات بشأن المطار.

ويتناول الاتفاق عدداً من القضايا التي تركت معلقة بعد سحب إسرائيل لمستوطناتها وتفكيك بنيتها العسكرية الأساسية من قطاع غزة. وقد حسم الاتفاق الأخير تلك القضايا أو حدد أطراً للقيام بذلك. والأمر كله يتوقف الآن على التنفيذ الكامل للاتفاق وفي الأوقات المحددة لذلك.

وفي نفس الوقت، فإن ممثلي حكومة الولايات المتحدة يعملون بشكل وثيق مع الأطراف لتنفيذ الاتفاق، بينما يتابع فريق السيد ولفنسون سير العملية نيابة عن المجموعة الرباعية. ويستحق هؤلاء الدعم والتشجيع منا جميعاً. وينوي المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية أن يُصدر تقريراً كل أسبوعين لكي يحيط المجتمع الدولي علماً بالتقدم المحرز. وتقريره الأول الذي صدر بالأمس يبين، في جملة أمور، أن أكثر من ٨٠٠ شخص يمرون عبر رفح كل يوم، رغم أن المعبر لا يُفتح حالياً سوى أربع ساعات يومياً. ويتوقع أن يزيد العدد مع الاتجاه إلى تشغيل المعبر ٢٤ ساعة يومياً.

وفي هذا الصدد، ستطلع الأمم المتحدة بدورها في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق منه بتخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية. وطبقاً لأرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تزايد عدد العوائق أمام

وقد اتخذت أجهزة الأمن الفلسطينية بعض الإجراءات، بما فيها الاعتقال، ضد من يصرون على القيام بهجمات إرهابية. واتخذت إجراءات كذلك لإبقاء الأسلحة بعيدة عن الشوارع ولتأكيد سيادة القانون في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية. إلا أنه ينبغي بالطبع القيام بمزيد من العمل في هذا الصدد.

وبذلت كذلك بعض الجهود لإعادة تأهيل أفراد الميليشيات سابقا من خلال تعيينهم في وظائف بدوائر الأمن. ولكن ذلك سبب شواغل مالية خطيرة. ويلزم مواصلة بذل الجهود لوضع استراتيجيات عملية وفعالة للتعامل مع الميليشيات.

وقد أنشأ الرئيس عباس لجنة قيادية لإصلاح الأمن، كلفت بدورها فريقا تقنيا بإعداد ورقة بيضاء عن سلامة الفلسطينيين وأمنهم. وتنطوي هذه العملية على إجراء حوار عام سعيا لبناء توافق وطني في الآراء. وتحظى هذه الجهود بدعم قوي من المنسق الأمني المقدم من الولايات المتحدة، الفريق ويليام وارد، الذي سيصل قريبا خليفته إلى المنطقة هناك، الفريق كيث دايتون. ويقوم المنسق الأمني المقدم من الولايات المتحدة أيضا بدعم الجهود المبذولة للنهوض بالتعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني.

واسمحوا لي بالانتقال إلى مسألتني تشييد الحاجز والنشاط الاستيطاني. إن خارطة الطريق تدعو إلى تجميد أنشطة الاستيطان كافة، بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات، وإلى تفكيك مراكز الاستيطان المتقدمة المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. غير أن الصحف الإسرائيلية أفادت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بأن وزير الإسكان اسحق هيرتسوغ قد أعلن عن مناقصات لإقامة ٣٥٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية.

كامل لخطتها الإنمائية متوسطة الأجل. ومن شأن تلك المبادرات مجتمعة أن تسهم في عملية تنمية المؤسسات الفلسطينية، على نحو ما تتوخاه خارطة الطريق. ونأمل أن السلطة الفلسطينية سوف تلتزم بمعالجة عدد من القضايا المتعلقة في خططها تلك. ويمثل الوضع المالي للسلطة الفلسطينية شائلا مباشراً آخر، فالأمر يتطلب عملاً عاجلاً قبل نهاية العام لمعالجة الأزمة المالية المتوقعة.

وأود أن أضيف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، عقدت مؤتمراً ناجحاً للمانحين والبلدان المضيفة في الأردن خلال الشهر الحالي وذلك لجمع الأموال لتقديم الدعم المستمر للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. فالدعم المستمر لبرامج الأونروا سيكون حيوياً للاستقرار وتحقيق الانتعاش في الأرض الفلسطينية المحتلة في فترة ما بعد فك الارتباط.

أما الوضع الأمني الهش والحاجة إلى مزيد من العمل الحاسم وفقاً لخارطة الطريق فهما أمران يؤكدهما استمرار أعمال العنف. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استهدف الجيش الإسرائيلي ما يُزعم أنهم متطرفون في الضفة الغربية وغزة، وقام بحملات اعتقال واسعة في الضفة الغربية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، فجر مهاجم انتحاري نفسه في سوق الحاضرة في إسرائيل، فقتل ستة مدنيين إسرائيليين. وقد ندد الأمين العام فوراً بذلك العمل الإرهابي. وسبب العنف خسائر للمدنيين الفلسطينيين مثلما حدث على الجانب الإسرائيلي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل سبعة من المدنيين الفلسطينيين على الأقل، من بينهم - فاجعة - صبي في الحادية عشرة من العمر كان يحمل لعبة على شكل مسدس، أطلقت القوات الإسرائيلية عليه النار فأردته قتيلاً في جنين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أجريت بالفعل الانتخابات الأولية لحزب فتح الحاكم في عدة مناطق، ولكن بعد ادعاءات بالتزوير واقتحام المتشددين لعدد من مراكز الاقتراع في غزة قبل يومين، علقت الانتخابات الأولية. ورغم ذلك، فإن التحضيرات التقنية التي تقوم بها اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية جارية على قدم وساق لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المقرر بلا تغيير، أي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسوف تساعد الأمم المتحدة اللجنة من خلال وحدة للاتصال والدعم، وذلك لتنسيق عمل المراقبين الدوليين، على غرار الوحدة التي أنشئت للانتخابات الرئاسية في العام الماضي.

وتتمثل الشواغل الرئيسية للجنة المركزية للانتخابات، التي قابلت رئيسها في رام الله، في أن توضع اللامسات الأخيرة على طرائق الاقتراع في القدس الشرقية بأسرع ما يمكن، وأن تضمن السلطات الإسرائيلية حرية الانتقال للمرشحين خلال فترة الحملة الانتخابية في كانون الثاني/يناير، وأن يسمح للسجناء في السجون الإسرائيلية بالتصويت.

وفي الوقت الذي أعربت فيه السلطات الإسرائيلية عن اعتزامها عدم التدخل في الانتخابات، قالت إنها لن تتعاون في إجرائها. وبموجب خارطة الطريق، تلتزم السلطة الفلسطينية بإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بينما يترتب على إسرائيل دعم تطور الديمقراطية الفلسطينية وتيسير إجراء الانتخابات، بما في ذلك تيسيرها في القدس الشرقية.

وفي هذه الأثناء، انتخب حزب العمل في إسرائيل زعيما جديدا هو عمير بيرتس، الذي أبلغ رئيس الوزراء شارون بأن حزب العمل سيعترك الحكومة الائتلافية. ومن المتوقع إجراء انتخابات جديدة بحلول نهاية آذار/مارس. وقد

وما برحت إسرائيل مستمرة في أعمال التشييد أيضا على امتداد المسار المقرر للحاجز، بما في ذلك البناء على الأرض الفلسطينية المحتلة في القدس الشرقية وبين القدس ورام الله. وافتتحت محطة جديدة عند المدخل الرئيسي لبيت لحم، تقع على مسافة تتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ متر أخرى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بعد نقطة التفتيش السابقة، وتعمل إلى حد كبير بمثابة معبر حدودي دولي. وقد أشار المسؤولون الإسرائيليون إلى أنه ستقام مجموعة من المعابر من هذا القبيل على امتداد مسار الحاجز بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية. وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية أيضا إصدار أوامر عسكرية بالاستيلاء على الأراضي في مختلف أجزاء الضفة الغربية، وذلك للحصول على أراضٍ لتشييد الحاجز.

وكما شاهدت خلال زيارتي للمنطقة، فإن نشاط الاستيطان المقترن بتشييد الحاجز يخلق حقائق جديدة وهامة على أرض الواقع في الضفة الغربية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، حيث يمزق مسار الحاجز الأحياء الفلسطينية ويعزلها. وأكرر هنا دعوة الأمين العام إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها القانونية على نحو ما حددت به في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي قرار الجمعية العامة د١٠-١٥.

وفي ظل هذه الخلفية ندلف على فترة انتخابية دقيقة، حيث ستجري جولات جديدة من الانتخابات البلدية الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر، والانتخابات التشريعية الفلسطينية المقرر إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في نهاية آذار/مارس، بعد تقديم رئيس الوزراء شارون طلبا إلى رئيس إسرائيل بحل الكنيست.

موضوعا للاجتماع القادم لمجموعة البلدان الرئيسية التي عرضت تقديم الدعم لمختلف مبادرات الإصلاح في لبنان.

هذا وقد برزت الأهمية الحيوية لأن تبسط حكومة لبنان سيطرتها الكاملة على جميع أراضيها يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حين بدأ حزب الله شن هجمات شديدة على قرية العجر ومنطقة مزارع شبعا من الجانب اللبناني للخط الأزرق. ومن ثم امتد تبادل النيران بعد ذلك على طول الخط الأزرق. وأحاط السيد غينو المجلس علما بتلك الهجمات في الأسبوع الماضي، وأعرب المجلس بوضوح شديد عن رأيه في شأنها.

وقد أدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما يتمشى مع ولايتها، وبالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، دورا هاما في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتأمين تسليم الجثث الثلاث لمقاتلي حزب الله الذين قتلوا، بينما ظل المنسق الخاص دي سوتو والسيد بيدرسن، الممثل الخاص للأمين العام في لبنان، على اتصال وثيق بالمحاورين الإسرائيليين واللبنانيين على التوالي.

ولا بد لي أيضا من الإشارة بأن إسرائيل قد انتهكت المجال الجوي اللبناني على امتداد المناطق الساحلية في مناسبات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في الفترة السابقة على هجمات حزب الله. كما سمع دوي عال لاختراق حاجز الصوت فوق المناطق المدنية مرتين. وبعد الهجمات، أُلقيت منشورات فوق بيروت. ومنذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تسجيل ١٢ حرقا جويا قامت بها إسرائيل. وتدعي إسرائيل أن قيامها بتلك الأفعال كان ضروريا في مواجهة الدلائل على احتمال شن حزب الله لأعمال عدائية، في حين تدعي الحكومة اللبنانية أن تلك الانتهاكات تشكل استفزازا يدفع إلى شن الهجمات. ومن شأن التوقف عنها، وهو أمر دعت إليه الأمم المتحدة مرارا،

أعلن السيد شارون عزمه ترك حزب الليكود والترشيح لإعادة انتخابه لرئاسة الوزارة بوصفه رئيسا لحزب كديما أو "التطلع للأمام" الجديد. ومن السابق لأوانه القول بما سيكون أثر تلك التحالفات الجديدة السياسية الكبرى على النهج الذي ستتبعه إسرائيل إزاء عملية السلام، ولكن لا شك في أن هذه فترة هامة بالنسبة لمستقبل كل من إسرائيل والفلسطينيين.

أما لبنان، فيمر هو الآخر بمرحلة حرجة من تاريخه، إذ يواجه عددا من التحديات الهامة. وخلال زيارتي بيروت، أعبرت جميع اللبنانيين الذين حاورتهم بالتزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل عن كثب مع حكومة لبنان وبدعم استقلال لبنان وسيادته واستقراره وأمنه. كما أكدت مجددا اعتقادنا بأن التحديات التي تواجه لبنان ينبغي التصدي لها من خلال عملية يمسك بزمامها الشعب اللبناني نفسه وتدعمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حسب الاقتضاء.

وفي مناقشاتي بشأن أعمال التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق الحريري، كنت أشدد على أن القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا، يوضح التزام سوريا بتقديم دعمها وتعاونها الكاملين للجنة التحقيق المستقلة الدولية. وكررت القول إن طرائق هذا التعاون ينبغي الاتفاق عليها على نحو ثنائي بين السلطات السورية واللجنة. وكما أفادت التقارير سوم الجمعة الماضي، فقد توصلت اللجنة والسلطات السورية إلى اتفاق على إجراء المقابلات مع الأفراد السوريين المعنيين في فيينا.

وأكدت زيارتي تقييمي السابق المتمثل في أن لبنان ما زال ملتزما بالمضي قدما في برنامج طموح وهام للإصلاح السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. وتعمل حكومة رئيس الوزراء السنيورة على وضع خطة مالية واقتصادية ستكون

والحدود بين إسرائيل ولبنان - وهي دائما متوترة، ومؤخرا متفجرة - حيث ما زال يتعين على حكومة لبنان أن تؤكد سيادتها وسيطرتها الكاملتين. كما شهدت، بإعجاب كبير، تصميم منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع على المساعدة في تحسين الحالة وعلى القيام بذلك بطريقة منسقة بشكل أفضل.

وقبل كل شيء، أعود من المنطقة مع الإيمان القوي بأن الطريق الوحيد للمضي قدما بالنسبة للإسرائيليين وللפלستينيين على السواء يتمثل، من ناحية، في أن يضمن الطرفان نجاح فك الارتباط عن طريق التنفيذ الكامل للاتفاق الأخير بشأن التنقل والعبور بين الجانبين؛ ومن ناحية أخرى، أن يتخذ كلا الطرفين، بالتوازي، إجراء متجددا بغية الوفاء بالتزاماتهما في إطار المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

ولا بد أن تنفذ السلطة الفلسطينية بشكل سليم إعادة هيكلة أجهزتها الأمنية ولا بد أن تتخذ إجراء ضد الأشخاص المتورطين في أعمال العنف. ويجب على إسرائيل أن تتصرف بضبط النفس. ومن مصلحتها بالذات أن تدعم جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى إشاعة الهدوء خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. وإضافة إلى ذلك، فإن الفلسطينيين بحاجة إلى سلطة تدير موارد الميزانية بعناية وتخطط بفعالية لقيام دولة فلسطينية في المستقبل. وأطلع باهتمام كبير إلى تلقي التقارير التي تتحدث عن تعزيز المؤسسات الفلسطينية والتنمية الاقتصادية، والتي ستقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة في ظرف أسبوعين.

وما زال يتعين على حكومة إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق وذلك بوقف النشاط الاستيطاني وبتفكيك المراكز الاستيطانية المتقدمة التي شيدت بعد آذار/مارس ٢٠٠١. ويؤدي استمرار إسرائيل في خلق حقائق على أرض الواقع إلى الإضرار بالقادة الفلسطينيين

أن يسهم في الحفاظ على الهدوء على امتداد الخط الأزرق. ورغم ذلك، فتلک سياسة الأمم المتحدة - وسنواصل تأكيدنا بأقوى العبارات أمام كلا الطرفين - أنه لا يمكن تبرير انتهاك بانتهاك آخر. وعليه، يتحتم الحد من حالات التوتر وتحقيق الأمن على كلا جانبي الخط الأزرق.

ختاما، لقد عدت من المنطقة يحدوني أمل في المستقبل، ولكنني عدت بتقدير متجدد لضخامة التحديات التي تواجهها هذه المنطقة. عدت متفائلا، ولكنه تفاؤل بلا أوهام.

ولقد شهدت كثيرا من الأشياء التي تجعلني أتفائل، معبر رفح، حيث تسلم الفلسطينيون زمام السيطرة على جزء من حدودهم لأول مرة في تاريخهم؛ ومستوطنات غزة التي جلت عنها إسرائيل ودمرتها، فوضعت بذلك سابقة بالنسبة للمستقبل؛ وتصميم المسؤولين الفلسطينيين على المضي قدما في إجراء الانتخابات والإصلاحات في القطاعين الاقتصادي والأمني؛ وإدراك المسؤولين الإسرائيليين لوجوب النظر في الأثر الذي تحدثه أعمالهم على ذات الشريك الفلسطيني الذي يتعين عليهم محاولة التوصل إلى سلام معه. وفي بيروت، شهدت تصميم حكومة لبنان على تأكيد سيطرتها على البلد بأسره، وهو أمر حيوي في أهميته إذا أريد للسلام الإقليمي أن يتحقق.

ومن الناحية الأخرى، ناقشت أيضا مع المحاورين أو شهدت بأمر عيني عددا من التحديات الحقيقية جدا لإحراز تقدم، ألا وهي: مدى سيطرة الحجاز ونقاط التفتيش والمستوطنات الإسرائيلية على الأرض في الضفة الغربية؛ والحالة الاقتصادية والاجتماعية الكثيفة للعديد من الأشخاص في غزة والضفة الغربية؛ وضعف سيادة القانون في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية؛ والانعدام الحقيقي للأمن والخوف الذي يواجهه الإسرائيليون على أساس يومي؛

يرغبون في أن يتخذهم قادتهم، فقد نشهد في النهاية بروز ظروف جديدة نمضي في ظلها قدما، بشكل سريع وحاسم، في تنفيذ جميع مراحل خارطة الطريق المؤدية صوب هدف التوصل إلى سلام عادل ودائم يقوم على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وبطبيعة الحال، ستواصل الأمم المتحدة العمل نحو تحقيق هدف التوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة. وأؤمن بشدة بأن من واجبنا العمل على تحقيق ذلك الهدف وأنه في الوقت نفسه هدف يمكننا بلوغه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غميري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية مواصلة لمناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١١.

الذي يسعون إلى انتخابهم على أساس برنامج لإجراء مفاوضات سلمية مع إسرائيل. كما انه يؤدي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل مُجد قائم على وجود دولتين الامتداد المتصل لأراضي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومع طرق عملية تربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأخيرا، تتطلب الفترة الانتخابية المقبلة أقصى درجات من الحكمة والتصميم السياسي من كلا الجانبين، وينبغي أن تحول إلى فرصة للمضي قدما، وليس للركود. وتمكن الاستفادة من الانتخابات الفلسطينية بجعلها منطلقا للانتقال اللازم من مجتمع مدجج بالسلاح وبشكل متفاوت إلى مجتمع قائم على أساس سيادة القانون تسيطر فيه السلطة الفلسطينية سيطرة لا ينافسها فيها أحد على أدوات العنف. ويحدونا الأمل أن يدعم الجميع حق الفلسطينيين في تقرير سلوكهم - بما في ذلك المشاركة - وأن تتعاون إسرائيل بحيث تتساوى الفرص أمام الجانبين.

وإذا أجريت الانتخابات الفلسطينية بنجاح، وحالما حدد الإسرائيليون في صناديق الاقتراع الاتجاه السياسي الذي